



خطة طوارئ لإنقاذ قطاع الطاقة في لبنان

يعدّ قطاع الطاقة في لبنان مساهمًا رئيسًا في تفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي أدت إلى انتفاضة شعبية غير مسبوقه في تاريخ البلاد. لم يكن الخلل البنيوي في هذا القطاع وسوء إدارته وتفشّي الفساد فيه، الأسباب الوحيدة لتأجيج غضب الناس منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بل يضاف إلى ذلك، أسباب أخرى، منها وبشكل رئيسي، انعدام الجدّية لدى كلّ الحكومات المتعاقبة للانخراط بأي ورشة إصلاحية في هذا القطاع.

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، نظّم معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت حوارًا مفتوحًا حول مستقبل قطاع الطاقة في لبنان، حيث اجتمع عدد من الخبراء والناشطين من المجتمع المدني بهدف موحّد وهو تحديد المشاكل الرئيسية التي يعاني منها قطاع الطاقة في لبنان، وتقديم التوصيات حول الإجراءات المفترض وضعها على سَلَم أولويات الحكومة الجديدة المتوقع تشكيلها، والحكومات التالية، والتي تأخذ بالاعتبار التقلبات والتطور التقني في مجال الطاقة على الصعيد العالمي. ان هذه الاقتراحات كفيلة بتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية في قطاع الطاقة في لبنان، بما يسهم بوضع قوانين واضحة تفجّل آلية الحوكمة وتحدّد معاييرها وإجراءاتها التنفيذية.

لذلك، على لبنان أن يعيد هيكلة قطاع الطاقة ليستفيد من انخفاض تكاليف إنتاج الطاقة المتجدّدة وتخزينها، وتطوير عملية توزيع الطاقة المنتجة والاندماج السريع مع التكنولوجيات الجديدة

أضرّ سوء إدارة قطاع الطاقة بالاقتصاد اللبناني، وزعزع ثقة الشعب بالدولة ومؤسساتها، بسبب:

(١) ضعف إمدادات الطاقة الذي يعكس تدهور الخدمات العامّة وتأثيراته المُدمّرة على القطاع الخاص والاقتصاد الوطني. في العام ٢٠١٨، أنتجت المولّدات الخاصّة العاملة على المازوت، والتي تستعمل لتعويض النقص في التغطية الكهربائية التي توفّرها مؤسسة كهرباء لبنان، نحو ٤٠٪ من مجمل الطلب على الطاقة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تُبيّن خطة تقنين الكهرباء مسارا واضحًا لتفاقم انعدام المساواة في البلد، بحيث تتحمّل المناطق اللبنانية الأقلّ نموًا والأكثر فقرًا العدد الأكبر من ساعات التقنين، في تناقض فادح مع كلّ معايير النمو والتنمية المتوازنين.

١. المقصود بقطاع الطاقة في هذه الورقة كلّ من إمدادات التيّار الكهربائي وقطاع النفط والغاز والمؤسسات العامّة المعنية.

(٢) انعدام الفاعلية التقنية والاقتصادية في مؤسسة كهرباء لبنان، اللذان جعلها مرفقًا عاجزًا يراكم الخسائر ويستنزف موارد الموازنة العامة، نظرًا إلى حاجته الدائمة إلى تحويلات مالية لتغطية عجزاته المتزايدة. فقد تراوح خلال السنوات الأخيرة، متوسط قيمة التحويلات المالية السنوية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بين ١,٢ و ٢ مليار دولار أميركي، وهو ما يعدّ قضية إشكالية بذاتها من منطلق ميزان المدفوعات، الذي يعبر عن صافي الأموال الداخلة والخارجة من بلد ما، ولا سيّما في بلد مثل لبنان يعاني نزفًا متواصلًا ومتزايدًا في العملات الأجنبية لديه.

(٣) خلافات سياسية بين الأفرقاء الذين شاركوا في كلّ الحكومات المتعاقبة، أخفت وراءها مصالح خاصّة راسخة ونقضًا فادحًا في الشفافية، ونتج عنها غياب سياسة طاقوية رؤيوية وتحويلية تعزّز التنمية المستدامة وتحمي البيئة والصحة العامة، فضلًا عن تجميد أو تأخير الخطط والمشاريع التي يحتاجها هذا القطاع. لطالما ساهمت جميع القوى المشاركة في كلّ الحكومات المتعاقبة في إبقاء آلية مبهمّة وغير واضحة في صنع السياسات ووضع الخطط والإصلاحات، بهدف تفادي أية مساءلة عن الحالة المتردّية والتراجع المستمرّ في قطاع الطاقة، فعلى مدار كلّ هذه السنوات، قدّم الوزراء المتعاقبين الكثير من الوعود إلا أنهم فشلوا في تطبيق أي منها.

انطلاقًا من ذلك، ندعو الحكومة الجديدة إلى الاستعجال في تنفيذ الخطوات العملية التالية:

في مناقصات العقود الحالية والتخطيط القصير الأمد:

« تجميد كلّ العقود التي لم توقع بعد أو التي لم تحصل على التمويل الكامل لاستكمالها، وذلك إلى حين مراجعتها والتدقيق بكلّ تفاصيلها وبنودها. على أن يشمل ذلك عقود التشغيل والصيانة لدى مؤسسة كهرباء لبنان، وعقود النفط والغاز، وعقود شراء الفيول، وعقود مشاريع طاقة الرياح في عكار ومشاريع الطاقة الشمسية، والعقود المقترحة لشراء الطاقة (IPP و BOT)، فضلًا عن آليات الشراء العمومية في مؤسسة كهرباء لبنان والتشريعات الراهنة التي ترعى عمل الشركات المتعاقدة بشكل ثانوي في قطاع النفط والغاز وتوليد الطاقة.

« مراجعة بنود كلّ العقود القائمة والموقّعة، ولا سيّما الشروط المالية وآليات الدفع، بهدف التخلص من كلّ أشكال الفساد والزيائية الكامنة فيها.

« إنشاء لجنة مراقبة مستقلة مؤلّفة من خبراء وبرلمانيين مؤهلين ومشهود لهم بالكفاءة ومن منظمات غير حكومية متخصصة بالطاقة.

« تعليق خطة بناء ٣ محطّات تغويز وتعديلها لبناء محطة واحدة فقط.

« تنفيذ خطة طوارئ قصيرة الأجل لإنتاج الطاقة وتوفيرها من مصادر أقلّ كلفة وأكثر استدامة، خلال ٢٤ شهرًا، من خلال الاستفادة من إمكانات الطاقة المتجدّدة الكامنة في لبنان.^٢

في الإصلاحات:

« إعادة النظر بالقانون ٢٠٠٢/٤٦٢ وتطويره من قبل البرلمان وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، وذلك لإنشاء هيئة منوّمة لقطاع الكهرباء تكون مستقلة بالكامل.

« وضع الطاقة المتجدّدة في صلب التخطيط الطاقوي في لبنان، والسعي للحصول على مساعدة تقنية وفنية لتصميم سياسات طاقوية فعّالة وكفؤة من الناحية الاقتصادية والبيئية وإعداد نموذج لمزيج الطاقة في لبنان.

« وضع مقاربة شاملة تقضي بتصميم شبكة أمان اجتماعي وسياسة دعم ذكية وفعّالة، تدعم وتحمي الفئات الفقيرة التي قد تتضرّر من أي زيادة على التعرفة.

في الحوكمة والشفافية:

« تحويل المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC) إلى مؤسسة عامّة ضمن وزارة الطاقة والمياه، وتحديد مهامها وصلاحيّاتها بشكل واضح.

« تطبيق المادة ١٠ الفقرة ٧ من القانون ٢٠١٨/٨٤، بهدف تعزيز الشفافية في قطاع البترول، ونشر أسماء المساهمين المستفيدين في الشركات المتعاقدة بالمباشر وفي الباطن في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى نشر كلّ التقارير حول قطاع النفط والغاز المرسلّة من وزارة الطاقة إلى البرلمان وفق ما ينصّ عليه قانون الضرائب.

^٢ هناك دراسات كثيرة حول إمكانات الطاقة المتجدّدة في لبنان، من ضمنها دراسة أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع LFRE، والتي قد تساعد في تنفيذ خطة الطوارئ.

» إعادة النظر بآليات شراء الفيول وإخضاعها لعملية إصلاحية تجعلها أكثر شفافية وخاضعة للرقابة.

» السماح بالوصول إلى كل البيانات والمعلومات بالاستناد إلى القانون ٢٨/٢٠١٧، وإنشاء وحدة خاصة داخل وزارة الطاقة والمياه لمعالجة كل طلبات الوصول إلى المعلومات المرسلة إلى المؤسسات المختلفة داخل الوزارة، مثل المركز اللبناني لحفظ الطاقة، هيئة إدارة قطاع البترول، ومنشآت النفط وغيرها.

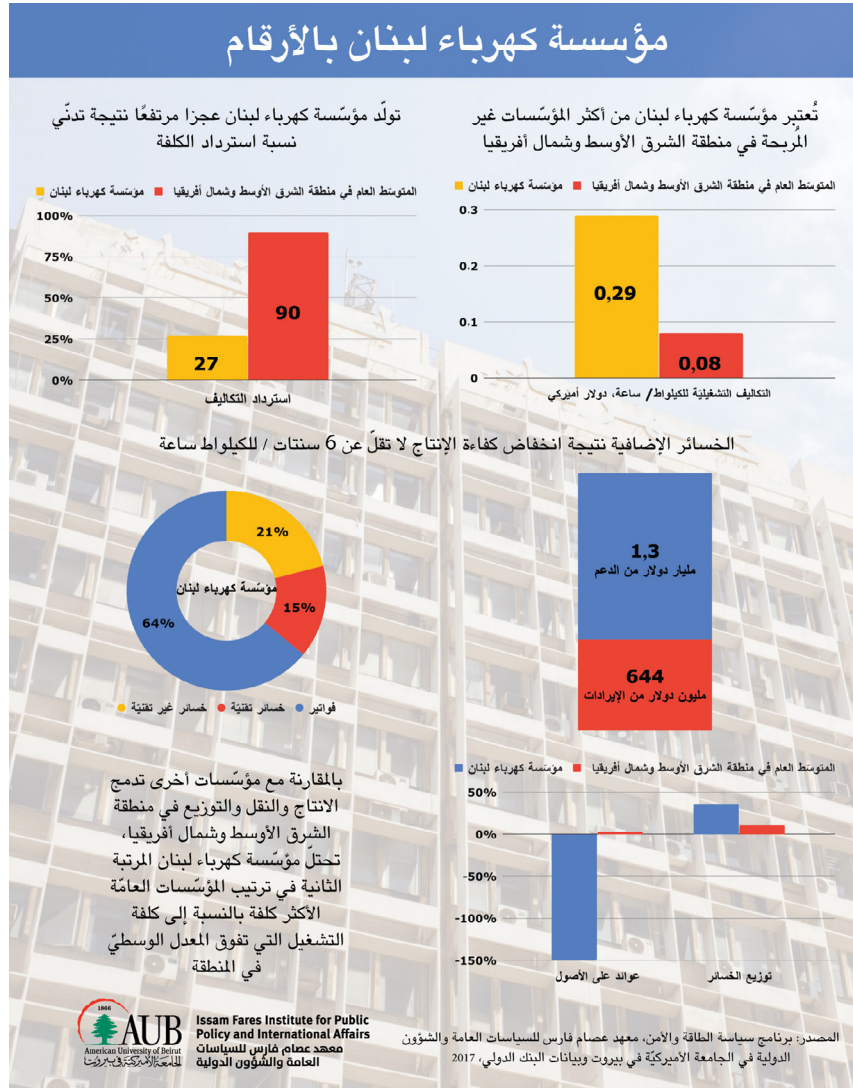
في التعيينات:

» تعيين مدير عام وأعضاء مجلس إدارة جُدد لمؤسسة كهرباء لبنان بالاستناد إلى معايير كفاءة واضحة ومعلنة.

» وضع معايير لتعيين مستشاري وزير الطاقة والمياه ونشر سيرتهم الذاتية ورواتبهم.

» إعادة النظر بالمعايير القائمة والمُستخدمة لتعيين أعضاء هيئة إدارة قطاع البترول، بغية تطويرها وتغيير الآليات المُستخدمة في التعيين، بحيث يصبح مبدأ تكافؤ الفرص قائماً على الجدارة وسلسلة معايير واضحة ومعلنة.

» إجراء تقييم لأداء أعضاء هيئة إدارة قطاع البترول الحاليين ونتائج عملهم، ينطلق من مجموعة المعايير الجديدة المطوّرة، وتتولاه هيئة مستقلة مؤلفة من خبراء دوليين في القطاع، على أن يسفر عنه توصيات واضحة لإعادة تجديد ولاية أعضاء الهيئة الحاليين أو تعيين مجلس إدارة جديد.



رسم بياني: تأثير شركة كهرباء لبنان على الإقتصاد اللبناني

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة، في الجامعة الأميركيّة في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة، كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامّة والعلاقات الدوليّة وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

برنامج سياسة الطاقة والأمن في الشرق الأوسط

تمّ إطلاق برنامج سياسة الطاقة والأمن في الشرق الأوسط في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت عام ٢٠١٦، كمنصّة متعددة الاختصاصات تسعى لدراسة قطاعات الطاقة الإقليمية والعالمية فضلاً عن سياسات الأمن في الشرق الأوسط، وتوفير المعلومات حولها والتأثير عليها. ويسعى البرنامج إلى تحليل التحديات التي تواجه الانتقال نحو مصادر الطاقة البديلة والفرص المتاحة في هذا المجال. وقد أسس البرنامج مدعوماً بمنحة من مؤسسة جون د. وكاثرين تي. ماك آرثر، من أجل دراسة آفاق الطاقة النووية في الشرق الأوسط وقدرتها على تعزيز التعاون الإقليمي كوسيلة للتعامل مع الاعتبارات الأمنية المرتبطة بانتشار الطاقة النووية.



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامّة والشؤون الدوليّة

٤١٥٠٠٠٠٠-١-٩٦١ الخط الداخلي: ٤١٥٠٠٠٠٠

٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub